أكد أن الكويت تعد آخر دولة خليجية قامت بالإصلاحات الاقتصادية

العمير: الحكومة لم تغدر بي والمعارضة هي من فككت نفسها

كتب مصطفى كامل

اكد مرشح الدائرة الثالثة الوزير والنائب السابق د. علي العمير ان جملة الاصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة مؤخرا لم تمس جيب المواطن ورد علي من يري غير ذلك بقوله «الشمس ما يغطيها منخل» واوضح ان الـ75 ليتر بنزين التي ستمنح مجاني للمواطنين ممن لديهم رخصة قيادة تعادل قيمة الزيادة الاخيرة علي سعر البنزين الممتاز

وبين د. العمير عبر لقاءه في قناة الصباح ان الكويت تعتبر اخر دولة خليجية قامت بالاصلاحات الاقتصادية التي بدأت من راس الهرم حيث امر سمو امير البلاد حفظه الله ورعاة بتخفيض ميزانية ديوان سموه وما تبع ذلك من خفض لميزانية ديوان سمو رئيس الوزراء بلغ 25% وذلك بهدف ترشيد المصروفات

وعن مشاركة بعض المقاطعين في السابق بالانتخابات الحالية قال د. العمير ان هؤلاء خسروا اشياء كثيرة بسبب مقاطعتهم وانه تبين لهم من الصعب تعويضها الا من خلال المشاركة في الانتخابات الحالية والوصول الي قبة البرلمان مشددا في الوقت ذاته علي ان المعارضة هي من فككت ذاتها بنفسها بسبب تشكيك وتخوين اعضائها بعضهم ببعض

وفيما يلي تفاصيل اللقاء

× هناك من يري بان المجلس السابق فشل وبالتالي جاء قرار الحل؟

– هذا الكلام غير صحيح وانما حضرة صاحب السمو امير البلاد حفظه الله راي مصلحة في قرار الحل اي برلمان لن يحظي بقبول الشارع مائة بالمائة وانما لابد ان تكون هناك مساحة تحدي والشئ الصحيح ان تقدم الحكومة مشاريع القوانين لانها تمتلك خطة وتحتاج لتنفيذها لوجود قوانين وبالتالي تقدم التشريعات لاقرارها والوزراء اعضاء في مجلس الامة بحكم الدستور وليس عيبا ان تقدم الحكومة او البرلمان لهذه التشريعات لاقرارها

×ولكن هناك من يري بان رئيس مجلس الامة السابق مرزوق الغانم هو من تحرك في اطار الحل؟

– الاخ مرزوق خرج في احدي الفضائيات واكد ان هناك تحديات وبالتشاور مع صاحب السمو امير البلاد اكد لسموه الرغبة في حل المجلس والعودة الي الشارع وصناديق الاقتراع ونتفق معه في جزء من وجهة نظرة ونختلف في جزء اخر واري ان المجلس المنحل ادي دور جيد وكذلك الحكومة ومن يقيم بان المستقبل فيه تحديات تتطلب حل المجلس واعطاء الفرصة للشعب الكويتي بالمشاركة بشكل اكبر وعودة المقاطعين فهذا الامر متاح وليس هناك عيب في ذلك المجلس الماضي كان يمثل الشعب ولكن اقل من المشاركة التي نتوقعها اليوم حيث ستكون المشاركة في هذه الانتخابات اكثر من الانتخابات الماضية لعدة اسباب حيث توقيت اجراء الانتخابات الماضية في شهر رمضان المبارك بعد صدور حكم الابطال من المحكمة الدستورية والمجلس الماضي لا يمكن القول بانه لم يمثل الشعب الكويتي

× لكن المجلس الماضي وضع يده في جيب المواطن وخفض الدعوم؟

– هذا الكلام غير صحيح وهناك شرائح من الشعب الكويتي استفادت من البرلمان الماضي ولم يمس جيب المواطن فالمتقاعدين لم يكونوا يحصلون علي نهاية الخدمة الا في بعض القطاعات كالبترول وغيرها وجاء المجلس الماضي واعطي الحق لجميع المتقاعدين في الحصول علي نهاية الخدمة ايضا المتقاعد الكويتي لمويكن لديه تامين صحي والمجلس السابق اعطاه هذه الميزة وايضا اقرار قانون من باع بيته وكذلك كسر الاحتكار واصبح هناك اكثر من وكيل ويستطيع المواطن الاستفادة من الخدمات وبالنسبه للدعوم تم استثناء السكن الخاص فيما يتعلق بزيادة اسعار الكهرباء والماء ونرد علي من ينتقد ذلك بان الشمس لا يغطيها منخل وبالنسبة للبنزين فجيب المواطن لم يمس من الزيادة لان اقرار الـ75 ليتر لكل مواطن تعادل الزيادة التي ادخلت علي البنزين الممتاز ونحن اخر دولة خليجية قمنا بالاصلاحات الاقتصادية ولن نسمح برفع الاسعار للسلع ونراقب اي تلاعب بالاسعار بعض الشائعات والكلامات السياسية تقذف بان جيب المواطن سيمس في بعض الاحيان عندما يكونوهناك ضغط علي المصافي

علي العمير

أتفق مع وجهة نظر الغانم بحل مجلس الأمة في جزء وأختلف عنها بجزء آخر

المجلس الماضي مثل الشعب الكويتي خير تمثيل وأداؤه كان جيدا

- الـ75 لتراً تعادل الزيادة التي ادخلت على سعر البنزين الممتاز
- البرلمان الماضي لم يضع يده في جيب المواطن و«الشمس ما يغطيها منخل»
- خفض ميزانية ديوان رئيس الوزراء 25 % بهدف ترشيد المصروفات
- تحديد عدد سفرات الوزراء بـ 4 مرات وأقل من مدير يسافر بالدرجة السياحية
- استمارات العلاج بالخارج كانت تعطي فارغة للمرشحين في مجلس 2006
- مجلس الوزراء لم يناقش سحب جنسية أحد علي اساس أن له موقفاً معيناً
- قانون البصمة الوراثية لا يحقق البحث عن انساب الناس ابدا
- المقاطعون خسروا أشياء تبين لهم من الصعب تعويضها الا بالمشاركة
- قبول المنصب الوزاري من عدمه سأحدده بعد أن أري افرازات المجلس القادم

نستورد البنزين الخصوصي من الخارج بالسعر العالمي ونبيعه بالسعر الدعوم ولا يستفيد من هذا الدعم الا ما يقارب 35 % من المواطنين

× لماذا لم تبدا اجراءات الاصلاح الاقتصادي برأس الهرم اولا قبل الاتيان علي المواطنين؟

– قائد الدولة صاحب السمو امير البلاد بدا بترشيد نفقات ديوانه وارسل الي وزارة المالية بتقليص المصروفات وكذلك ديوان سمو رئيس الوزراء اجري تخفيض وصل 25% علي ميزانية الديوان وايضا بالنسبة للوزراء تم تقليص السفرات الخارجية من عدد غير محدود الي 4 مرات واذا كان يرفقته اقل من مدير لا يصعد معه بالدرجة الاولي وانما يسافر في الدجة السياحية علاوة علي تخفيض بدلات مجالس الادارات وتخفيض ايجار السيارات لوكلاء الوزارات لتصبح 250 د.ك الحكومة جادة في تحقيق الاصلاح الاقتصادي والترشيد وهناك امور لا يمكن ان نسكت عنها كملف العلاج بالخارج وما يشوبه من هدر ورئيس الوزراء امر بتشكيل لجنة تحقيق في هذا المجال

× هناك محسوبية وتنفيع في موضوع العلاج بالخارج فما تعليقك؟

– لا احد يستطيع ان ينفي التجاوزات في موضوع العلاج بالخارج ولكن ايضا لا يمكن ان يتم حصر هذه التجاوزات في مجلس 2013 فقط فكانت في مجالس سابقة ففي مجلس 2006 كانت تعطي اوراق فارغة للمرشحين ليضعوا فيها الاسماء من قواعدهم للذهاب للعلاج بالخارج وتم تشكيل لجنة تحقيق في هذا الصدد وايضا في مجلس 2009 تم استجواب وزير الصحة في وقتها الشيخ احمد العبد الله الصباح حيث كان هناك 180 مليون ميزانية تعزيزية طلبت من وزارة المالية لغرض العلاج بالخارج للاسف ملف العلاج بالخارج في كل مجلس يلقي بظلاله وبنوع من الحرج علي الحكومة الكويت تقدمت في مؤشر مكافحة الفساد والامن الغذائي وجذب الاستثمار الخارجي والاصلاح الاقتصادي نحن في مجال تحدي ولا يعقل ان نشوه بلدنا وكانه لا توجد تنمية او اصلاح علينا ان ننشر الشئ الايجابي لوطننا والمواطن الكويتي يتمتع بخيرات بلده وحرية وامكانيات لم تقل عن باقي دول الخليج والدول العالمية

× موضوع سحب الجناسي من ابرز الموضوعات التي يتبناها العائدون من المقاطعة فكيف ترى هذا الامر؟

– سحب الجناسي يتعلق بالامر السيادي وكذلك تنظمه مواد قانون الجنسية نفسها ولا يمكن ان يجنح البعض بان كل من يعارض تسحب جنسيته ففي مسيرة كرامة وطن علي حسب زعمهم خرج 150 الف شخص ولم نري سحب جنسية احدهم وهناك اناس ليس لهم علاقة لا بالمعارضة ولا بالحراك ومع ذلك سحبت جناسيهم وانما وفق لمواد ونصوص القانون ولم يناقش في مجلس الوزراء ولا باي مكان ان هذا الانسان له موقف معين وبالتالي تسحب جنسيته علي هذا الاساس

× موضوع البصمة الوراثية تصفة المعارضة بانه قانون معيب فما رايك؟

– من يعارض هذا القانون فليس هناك من مشكلة جميع الاراء تحترم ولكن لنعود الي اصل المشكلة وهي متي شرع هذا القانون؟ فقد جاء بعد وقوع تفجير اودي بحيات الابرياء ولم يستدل علي الفاعل الذي دخل من خارج الكويت وفجر نفسه لذلك جاء هذا القانون بهدف ان تمون هناك قاعدة بيانات تستخدم في حالات الشك والجرائم والتفجيرات وغيرها وهذا هو حدود القانون والعمل فيه ولم يذهب احد الي قضية الانساب ومن لديه علم يعرف بان اخذ البصمة الوراثية لا يتعلق بقضية الانساب وبعد انتقاد هذا القانون وجه سمو الامير رئيس الوزراء بان تكون حدود واطار هذا القانون اضيق حدودا ولولا حل المجلس لكان هناك تعديلات ستدخل علي القانون هذا القانون لا يحقق البحث عن انساب الناس ابدا

× هل فكك مرسوم الصوت الواحد كتلة المعارضة بعد مشاركة بعضهم في الانتخابات الحالية؟

– من فكك المعارضة هي ذاتها بعد ان شككت بعضها ببعض واصبح منهم من لا يثق بالاخرين ونحترم راي من ظل علي موقفه من المقاطعة ومن عادوا وشاركوا ويقولون انهم اتوا لانقاذ الكويت عليهم ان يروا اولا برامجهم الانتخابية اولا بدلا من السب والشتم العائدون من المقاطعة خسروا اشياء بسبب مقاطعتهم وتبين لهم انه من الصعب تعويضها الا من خلال العودة للمشاركة في الانتخابات والدليل عودتهم والتنافس الشديد بينهم في بعض الدوائر وعدم التنسيق بالتسجيل في الترشح

× هل تعتقد بان يعود الصدام من جديد بين مجلس الامة والحكومة بدخول المقاطعين للبرلمان؟

– سنحترم خيارات الشعب الكويتي وسوف نكون معهم في اي حق يرفعون رايته وفي المقابل اي شي يؤثر علي مصلحة الوطن سنكون كما هو حالنا في السابق لا نخشي في الله لومة لائم في التصدي لاي امر يضر بالوطن والمواطنين ومصلحة الموبت لا تقبل المزايدة من اي احد ليس لدينا اي حقد او ضغينة مع من يريد العمل لمصلحة الكويت اما من يريد الانتقام والعودة الي المربع الاول حيث المظاهرات والمحاكمات وسلب بعض الاختصاصات والصلاحيات فسنتصدي له

× البعض يعيب عليكم قبولكم بالمنصب الوزاري بعض ان غدرت بك الحكومة في انتخابات رئاسة المجلس؟

– ما حصل لا اسميه غدر للامانة فالمنصب الوزاري ليس هو المنصب الذي دوما نتطلع اليه وكنت ارفض الوزارة في مراحل سابقة اما بالنسبة لانتخابات الرئاسة فان الحكومة متضامنة فيما بينها بان تختار شخص معين وهذا ليس مخالفا للدستور او القانون ولم احوذ علي راي الحكومة في انتخابات الرئاسة وهذا ما وضحه لي الشيخ محمد العبد الله بان الحكومة لن تصوت لي وبعد ما يقارب 5 خمسة اشهر عرضت عليا الوزارة من جديد قدمت مصلحة الوطن وجردت نفسي من الانتقام وبعد الاستخارة والاستشارة وجدت مكاني في السلطة التنفيذية انفع لان الوزير يستطيع بان يصلح وان يتخذ قرارات قد لا تتوفر للنائب وهو في مجلس الامة وبالتالي قبلت بالمنصب الوزاري ولو ان الانسان يظل لينتقم لنفسه لن ينتهي الي شي وعن القبول مستقبلا بمنصب وزاري اخر فهذا الامر يحدده افرازات المجلس القادم فلا اريد ان اكون وزير في حكومة صعب ان يكون لديها نوع من الانسجام مع البرلمان وهذا الامر حتي دستوريا حيث يستقراء رئيس الدولة نتائج الانتخابات ومن ثم يعين الحكومة

أكد أن الاتفاقية الأمنية تعتبر صِمام أمان للبلد ولكن يجب ألا تخرج عن الدستور وقوانين الدولة

سعود المطيري : توزيع المساكن على المخطط لن يحل القضية الإسكانية

شدد مرشح الدائرة الثانية سعود المطيري علي اهمية الاتفاقية الامنية الخليجية مشيرا الي انها صمام امان البلد خاصة في الظروف الراهنة التي استدعت حل مجلس الامة

وشدد المطيري في مؤتمر صحفي عقده بمناسبة إطلاق حملته الانتخابية علي ضرورة الا تخرج الاتفاقية الامنية عن إطار مجلس الامة وان تواكب الدستور وقوانين الدولة

كما اكد علي اهمية الاصلاح في كافة القطاعات الحكومية منوها الي ان مجلس الامة السابق انحرف عن مساره ويجب علي المجلس المقبل تصحيح المسار من اجل حياة افضل للمواطنين

واكد ان القضية التعليمية من اهم القضايا التي يجب علي مجلس الامة المقبل التصدي لها من اجل تطوير وإصلاح التعليم مطالبا وزير التربية والتعليم العالي العمل علي وضع استيراتيجية طموحة لتطوير التعليم لافتا الي تطوير التعليم السبيل الي نهضة البلاد

وقال يجب اعاده النظر في اللجنه المختصة في تعيين المعلمين خاصه اذا علمنا ان كثير من المعلمين في البلد تم تعيينهم وفقا للواسطة مشددا علي ضروره عزل المعلمين الذين يقدمون الدروس الخصوصيه.

واكد المطيري علي اهمية ان يعمل نواب الامة من خلال جناحي التشريع والرقابة منتقدا المجلس الماضي الذي غابت عنه اليات الرقابة متسائلا ماهي وظيفة نائب الامة اذا لم يتفرغ للرقابة والتشريع

وانتقل للعلاج في الخارج فاكد علي اهمية ان يمنح هذا العلاج للمستحقين من المرضى مشيرا الي ضرورة ان يمنح وزير الصحة صلاحيات كبيرة للمكاتب الصحية من اجل تسيير امور العلاج الخاصة بالمرضى المتواجدين في الخارج

وعن سبب انتقاله من الدائرة الرابعة للثانية اكد ان النائب هو نائب الامة ويخدم البلد والمواطنين من اي دائرة وان مناخ الديمقراطية يتيح للمرشح خوض الانتخابات في اي دائرة يشاء والاهم مدى قدرة النائب علي تحمل المسؤولية وخدمة البلد ومعالجة القضايا

وشدد علي ضرورة الاصلاح ومكافحة الفساد والعمل من اجل الكويت والابتعاد عن التازيم والشخصانية

وتوقع ان يكون التغيير في مجلس الامة كبيرا وان التركيبة البرلمانية ستختلف عن السابق

واضاف المطيري قائلا هناك كثير من القضايا التي اخفق فيها المجلس الماضي مثل قضايا الصحه والتعليم ولو اردنا ذكر جميع المشاكل نحتاج الي مجلدات لافتا الي ان قضيه الإسكان تفاقمت ولم يتم حلها حتي اليوم.

وانتقد المطيري انشاء مستشفي ضخم بحجم مستشفي جابر بقيمه ٤٥٠ مليون دينار في موقع محدد مقترحا انشاء مستشفيات اقل من حيث الحجم وتوزيعها على جميع المحافظات مشيرا الي سوء التعامل الحكومي مع ملف العلاج في الخارج لافتا الي ان بعض المرضى حصلوا على الموافقة للعلاج في الخارج بعدما وفاتهم.

وزاد عندما نصل الي ان مدة الانتظار الي خمس سنوات فهذا يعني ان القضيه حلت فعليا والان ما يجري هو توزيع علي الورق فقط وبقي انتظار السكن لمده ١٥ سنه.

وقال يجب توزيع طلبات السكن الي شرائح فهناك من يريد قسيمه يبنيها بنفسه وآخر يريد شقه وآخر يريد تخفيض قيمه الايجار لافتا الي انه في جميع الدول المتقدمة القطاع الخاص هو من يحل قضيه الإسكان.

واضاف يجب ان توفر الدوله الاراضي وتترك مهمه البناء للقطاع الخاص واليوم اصبح الهم الاول لكل مواطن كويتي هو الحصول على الرعايه السكن.

وتابع لماذا لا تدخل الحكومه القطاع الخاص طرفا لحل هذه المشكله عن طريق توزيع الاراضي الشراكات لاستثمارها لمده ٢٥ سنه ثم تعود ملكيتها الدوله

ولكن اذا استمرت الحكومه بنفس النهج لن نصل الي حل حقيقي وهذه القضيه قديمه ومر عليها مجالس كثيره.

وقال كما نعلم ان الصراعات داخل مجلس الامه كان السبب في عدم وجود الاصلاح وللاسف ان التيارات في الكويت كانو في نزهه مع الفشل خاصه وان تلك التيارات لم تكن تمثل الشعب الكويتي بل هي تمثل مجموعه مواطنين ينضمون لهذا التيار لمصالح معينه.

وتابع الحكومه قبل ان تاخذ من جيب المواطن يجب ان نعرف ماذا قدمت للمواطن خاصه وان المشاريع الحكوميه تقدم لشركات معينه مطالبا بتاسيس شركات مساهمه توزع اسهمها علي المواطنين وتقوم هذه الشركات بالتقدم للحصول علي المشاريع الحكوميه.

وتابع بخصوص قرارات زياده الاسعار السابقه يجب علي المجلس المقبل مراجعتها خاصه اذا كان المجلس المقبل كان علي مستوى طموح المواطن ولكن اذا جاء كان المقبل نفس تركيبة الماضي فان الوضع سوف يزداد سوءا.

مؤكدا ان جيب المواطن خط احمر وتابع قائلا ان اليوم الحكومه تقدم برنامج بدون جدول زمني ولا اهداف واضحه مطالبا ان تهتم الحكومه المقبله بقضايا المواطن البسيط.

وطالب المطيري في ختام مؤتمره الناخبين حسن اختيار نواب الامة مشيرا الي ان البلد تحتاج الي رجال مخلصين يحملون هموم الوطن والمواطن علي عاتقهم.

المطيري أثناء المؤتمر

اكد ضرورة حصولها على السكن والمزايا الوظيفية

عسكر العنزي: حان الوقت لإنصاف الكويتيات وإعطائهن حقوقهن

قال مرشح الدائرة الرابعة في مجلس أمة 2016 عسكر العنزي أن معظم مشاكل المرأة مازالت عالقة بينها المشاكل السكنية ومشاكل الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين والمطلقات وغيرها من المشاكل الأخرى مشددا على ضرورة أن يكون للمرأة الكويتية دورها البارز بالمجتمع في بناء وخدمة الوطن.

طالب العنزي الحكومة ومجلس الأمة القادمين العمل على تشريع القوانين والقرارات التي تساهم بالمزيد من الدعم لربة المنزل والزوجة لمساعدتها على تحمل أعباء الأسرة وتلمس مشاكل المطلقات والأرامل والمرأة الكويتية المتزوجة من غير الكويتي التي تواجه مشاكل متعددة مؤكدا على ضرورة منح المرأة الكويتية

عسكر العنزي

حقوقها الاجتماعية كاملة بصرف النظر عن جنسية زوجها وخصوصا فيما يتعلق بتجنيس أبنائها.

كما طالب العنزي إنصاف فئات كثيرة من الكويتيات والعمل على تقديم المزيد من الرعاية لهن مثل الأمهات المسنات ونزلاء دور الرعاية الاجتماعية مؤكدا أن المرأة الكويتية لا تزال تعاني من المشاكل التي تواجهها في حياتها اليومية خصوصا فيما يتعلق بالحصول على الحقوق الاجتماعية مثل المزايا الوظيفية والسكن وفيما يتعلق بأسرتها وأبنائها.

دعا العنزي المرأة الكويتية كناخبة إلى المشاركة الفاعلة وبكثافة في التصويت خلال الانتخابات البرلمانية المقبلة المقررة في السادس والعشرين من شهر نوفمبر الجاري لافتا إلى أن تلك المشاركة ستمنح المرأة قوة بالمساعدة على إعطائها حقوقها واختيار الأنسب من المرشحين الذي يستحق شرف الدفاع عن حقوقها وحقوق أبنائها من أجل تحقيق مستقبل مشرق للوطن والمواطن.

الإعاقة لم تمنع ذوي الاحتياجات من الترشح للانتخابات

لم تقف الإعاقة يوما حائلا دون ممارسة ذوي الاحتياجات الخاصة الكويتيين حقهم في الترشح والانتخاب لمجلس الامة الكويتي (2016) للمساهمة جنبا الى جنب مع اقرانهم الأصحاء في اداء دور فاعل للنهوض بالتنمية في البلاد.

ولم تمنع فلاح عواد ذعار اعاقته الجسدية من التقدم باوراق ترشحه لانتخابات مجلس الامة المقرر اجراؤها في 26 نوفمبر الجاري ليؤكد بذلك ان الاعاقة لم تكن حائلا دون ممارسة حقوقه المدنية والسياسية التي كفلها الدستور والقانون..

وفي لقاء مع وكالة الانباء الكويتية (كونا) اكد المرشح فلاح ان الهدف من ترشحه لانتخابات مجلس الامة هو ايصال رسالة بان المعاقين قادرون على العطاء والمشاركة في الحياة السياسة والتنمية الاجتماعية لاسيما بعد ان مللو الكويت احسن تمثيل في مختلف المحافل الدولية.